



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – اليابان

قطاع التجارة الخارجية

2017

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها وإختصاصاتها وأنشطتها المتنوعة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في التقارير والدراسات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى مصادر المعلومات الأخرى المعتمدة بشأن الدول.

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد تبنت العمل على اصدار سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2017م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات معمقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المستهدفة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم خاصة بسياسة تجارتها الخارجية، بالإضافة الى السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، علاوة على التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية لكل دولة كل على حدة.

تطورات القطاعات الاقتصادية

أشار التقرير الى انه وخلال فترة الرصد، فقد اظهر الأداء الاقتصادي لليابان بطء فيما يتعلق بجملة أمور ، منها استمرارية انخفاض معدل التضخم وارتفاع نسبة الشيخوخة وتناقص عدد السكان. كما وتسببت سلسلة الكوارث الطبيعية التي اجتاحت البلد في السنوات الأخيرة في تأثر/ تضرر الاقتصاد وزيادة الضغط على المالية العامة مما استوجب اتخاذ السلطات لتدابير سياسية واسعة النطاق بهدف تعزيز ثقة القطاع التجاري والمستهلك وتعزيز المالية العامة. ولا تزال استراتيجية الحكومة ثلاثية الركائز المتمثلة في التخفيف النقدي والحوافز المالية والإصلاحات الهيكلية (في مجالات مثل الزراعة والطاقة والرعاية الصحية) تشكل الإطار الاستراتيجي الرئيسي لتحسين اقتصاد البلد.

وأشار التقرير الى انه وفي عام 2014، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 0.03% ، مما يعكس ردة الفعل الناجمة عن ارتفاع ضريبة الاستهلاك في العام نفسه. وانخفض الاستهلاك الخاص مع انخفاض في القدرة الشرائية والاستثمار في الأعمال التجارية. وفي ظل هذه الظروف، قررت السلطات التوقف عن زيادة ضريبة الاستهلاك حتى أكتوبر 2019. مما أدى الى نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المائة خلال عام 2015. وفي ظل الاستعراض السابق ظل هيكل اقتصاد اليابان دون تغيير إلى حد كبير واستحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (72 في المائة).

كما وأوضح التقرير ان اليابان تعتبر رابع أكبر مصدر و مستورد للسلع والخدمات في العالم. وانخفضت الواردات والصادرات من البضائع بين سنة 2014 و 2015 ، مما أدى الى ضعف الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية نظرا لأن الانخفاض كان أكبر بكثير من الصادرات ما نتج عنه عجز في تجارة البضائع اليابانية. وانخفضت الصادرات والواردات من الخدمات خلال الفترة نفسها . بالإضافة لذلك انخفض العجز في ميزان تجارة الخدمات ، وزاد فائض الحساب الجاري في اليابان زيادة كبيرة في 2015 ، وبلغ 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تسهيل التجارة

وفي مجال الإتفاقيات التجارية الإقليمية الخمسة عشر التي ابرمتها اليابان ، فقد دخلت اثنتان من هذه الإتفاقيات المتعلقة بكلا من أستراليا ومنغوليا ، حيز النفاذ خلال فترة المراجعة ، واحيطت منظمة التجارة العالمية ورابطة المحيط الهادئ علما باستمرارية التفاوض بشأن الإتفاقيات مع كلا من الصين، جمهورية كوريا ، رابطة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ، الاتحاد الأوروبي ، كندا ، كولومبيا وتركيا التي تعتبر البلد الوحيد الذي قررت حكومة اليابان مؤخرا الدخول معه في مفاوضات (في ديسمبر 2014).

واكد التقرير على استمرار متابعة الحكومة اليابانية الى حد ما باستخدام نفس السياسات التجارية العامة و الأهداف المعتمدة منذ 2015. وفي سبيل تحسين قدرتها التنافسية فقد شاركت اليابان في جميع أعمال منظمة التجارة العالمية ، والتفاوض باتفاقات التجارة الحرة ، ومواصلة الإصلاحات المحلية. كما وأودعت اخطار قبولها لاتفاق تيسير التجارة في 1 يونيو 2015. ومنذ 1 يناير 2015 لم تشارك اليابان في أيأ من قضايا تسوية المنازعات كمدعي عليه بل على عكس ذلك فقد شاركت في 6 قضايا بصفتها صاحبة الشكوى.

العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية

على صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين اليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حوالي 14570 مليون دولار خلال عام 2016 ، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى اليابان الألمنيوم غير المشغول ، الفضلات والخردة من النحاس ، بوليمرات البروبلين او اوليفينات آخر بأشكالها الاولية ، اقراص ، اشربة ، اجهزة تخزين صلبة مستديمة. وفي مقابل ذلك تستورد الامارات من اليابان السيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة لنقل الاشخاص ، اجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 8701 ولغاية 8705 ، والسيارات لنقل البضائع ، السيارات المعدة لنقل عشرة اشخاص او اكثر بما فيهم السائق ، واطارات خارجية هوائية جديدة من مطاط .

الاستثمار الاجنبي المباشر

أورد التقرير ان رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و يعتبر أقل من الاقتصادات الرئيسية الأخرى المتقدمة النمو ، وفي مارس 2015 أعلنت اليابان عن خمسة تدابير لاجتذاب الأعمال التجارية الأجنبية ، بما في ذلك تعزيز البيئة التعليمية للأطفال الأجانب.

وذكر التقرير ان الوصول إلى المهن الطبية في اليابان تتطلب شروط التأهيل واللغة ؛ وهناك عدد قليل من الاتفاقات الثنائية التي تسمح بسهولة الوصول لتلك المهن. ويسمح للأجانب التقديم لامتحانات التمريض والرعاية وهذا النظام مشمول في بعض اتفاقيات التجارة. ولإنشاء عيادات مملوكة للأجانب فهي تخضع لنفس شروط فتح عيادات مملوكة لليابانيين ، وتوجد حالياً عيادة واحد فقط مملوكة للأجانب تعمل في اليابان. وهناك طلب عالي في السوق المحلية للخدمات الصحية المنزلية وهو الأمر الهام جدا في اليابان بسبب شيخوخة السكان لذا تم فتح هذا القطاع للمستثمرين الاجانب.

معالم بارزة

ذكر التقرير ان التغييرات الرئيسية في الإطار التنظيمي للمشتريات الحكومية اليابانية شملت تعديلات خلال مايو 2016 "الإجراءات التشغيلية للمشتريات الحكومية" و ضم التعديل "نظام المناقصات المتعددة" حيث يمكن لشركتين أو أكثر تقديم عطاءات بشأن المشروع وخلال عام 2014 دخلت اتفاقيات المشتريات الحكومية حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فشملت التغييرات الرئيسية خلال فترة الاستعراض ما يلي: تنفيذ التشريعات بشأن المؤشرات الجغرافية للأغذية والمشروبات والمنتجات الزراعية والبحرية ؛ تعزيز حماية الأسرار التجارية ؛ وتعديلات مختلفة على قانون البراءات ، وقانون العلامات التجارية ، وقانون التصميم ، وقانون الطلبات الدولية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.